ظاهرة العولمة و القانون الدولي العام (التداعيات والانعكاسات)

أ.عويشة بوزيد جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

ملخص:

النظام الدولي المعاصر اعتمد مجموعة هائلة من الأدوات التي من شأنها فرض المزيد من الهيمنة، هاته الأدوات تفرعت إلى ما هو دبلوماسي (قوة ناعمة) و ما هو عسكري تحكمه مبادئ القوة العسكرية، و هذا كله على مستوى تنظيم العلاقات فيما بين الوحدات الدولية و على اختلاف طبيعتها، لكن و بالرجوع إلى البيئة الداخلية لنظم هاته الوحدات نلمس جيدا مدى الاهتمام بجل الاقترابات القانونية المؤسساتية و الاعتماد عليها بشكل كبير، و التي من شأنها تنظيم العلاقات و التفاعلات الحاصلة داخل تلك المجتمعات، إلا أن التحولات الدولية الراهنة أثرت على هاته الاقترابات –بشكل عام– خصوصا و أن العولمة لعبت دورا كبيرا في التأثير على ما هو محلي و ما هو دولي، لذلك سنحاول التركيز على بحث نقطة جد مهمة من خلال مقالنا هذا تتركز حول معرفة طبيعة التأثير الذي أفرزته العولمة على القانون الدولي.

الكلمات المفتاحية:

القانون الدولي، العولمة، المجتمع الدولي، السياسة الدولية.

Abstract

Contemporary international system meets the formidable array of tools used to impose more domination, some of which is diplomatically and including what constitutes a military governed by the principles of military force, that the level of relations among States, and by reference to the internal environment of political systems, we can say that he and the despite the decline in legal close approaches institutional under these circumstances shifts but the legal text - and in particular - remains the most important tool that will regulate the conduct and relations of individuals among themselves within the radius and the purpose of access to a higher purpose, namely the public interest, but that this evolution at the level of the international arena led to an impact on what is known as the legal text, it is here and depending on what already we will try to - and through this our intervention - stopovers in the issue of the implications of the phenomenon of globalization in terms of public international law.

key words

International law, globalization, the international community, international politics.

مقدمـــــة:

دول العالم المعاصرة أصبحت تعيش في بيئة قوامها الزيادة الهائلة و المستمرة في حجم الاتصالات فيما بين الدول وعلى كافة المستويات و الميادين، و ذلك طبعا في إطار تداخل المصالح القومية للدول، إذن الاتصالات المتعددة الأبعاد و الشاملة لكافة الأصعدة و المستويات إنما مردها راجع بالأساس للثورة التكنولوجية و وسائل و أساليب الاتصال الدولي، حيث أنه لم يعد للعامل الجغرافي و لا للاختلافات القومية العرقية أثر في البيئة الدولية.

هذا الواقع الذي أصبح يميز النظام الدولي المعاصر جاء كنتيجة حتمية لتراكم مجموعة من الظروف التاريخية التي تعبر في الحقيقة عن جل التفاعلات الحاصلة بين الدول عبر الأطر الرسمية والغير رسمية سواء في وجهها النزاعي- الصراعي أو وجهها السلمي- التعاوني، إلا أنه في الحقيقة الظروف الصراعية الممثلة في مجموع الحروب و على رأسها الحربين العالميتين الأولى و الثانية نستطيع التسليم والجزم بأنها هي الدافع الرئيسي المباشر الذي فرض على المجتمع الدولي بحث مشروع إيجاد سبل كفيلة و قادرة على تنظيم العلاقات فيما بين مختلف الدول و الوقوف كحاجز صلب لمنع نشوب المزيد من التوترات، الأزمات، النزاعات و الصراعات التي تؤدي فعلا إلى حصول تداعيات خطيرة على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

إذن و على ذكر مفهوم التنظيم الدولي يمكننا التسليم بمدى فعالية الأطر القانونية و الاستراتيجيات التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة، ما يلفت الانتباه هنا هو أنه بالرغم من أن أفضل ما توصل إليه المجتمع الدولي عن طريق تنسيق الجهود بين كياناته هو إنشاء هيئة الأمم المتحدة – التي استطاعت التحكم في تنظيم العلاقات فيما بين الدول و تكثيف الجهود لدعم أسباب منع نشوب الحروب و إعطاء الشعوب المضطهدة في مختلف أرجاء العالم حقها في تقرير مصيرها، مع ضرورة نيل استقلالها و استرجاع سيادتها الوطنية المسلوبة من قبل المستعمر، كما لا ننسى دورها الفعال في إقرار مبادئ حقوق الإنسان ابتداءا من العام 1948 - ، إلا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة و بروز ظاهرة العولمة فسرت لنا العديد من الأمور التي اكتنفها الغموض في النظام الدولي فمع انهيار المعسكر الشيوعي و تراجع القوة السوفياتية ابتداءا من العام 1989 التاريخ الذي يمثل في الحقيقة منعطفا تاريخيا حاسما و مميزا اعتبر آنذاك و لا زال يعد إلى يومنا هذا نقطة تحول هامة استطاعت تغيير موازين القوى، حيث تراجعت بعض الدول في مستوى قدرتها على بسط نفوذها في المجتمع الدولي، في حين آخر برزت وحدات سياسية دولية أخرى بقوة على الساحة الدولية إلى حد أمكنها امتلاك الحق في تسيير الشؤون المحلية لباقي الوحدات السياسية الدولية المتميزة بضعفها المؤسسي الهيكلي، الوظيفي و تبعيتها الاقتصادية.

اعتمادا لما تم التطرق إليه نلمح جيدا بأن النظام الدولي المعاصر توافرت فيه مجموعة هائلة من الأدوات المستخدمة لفرض المزيد من الهيمنة، فمنها ما يعد دبلوماسيا و منها ما يعتبر عسكريا تحكمه مبادئ القوة العسكرية، هذا على مستوى العلاقات فيما بين الدول، و بالرجوع إلى البيئة الداخلية للنظم السياسية فإننا نستطيع القول بأنه و على الرغم من تراجع الاقترابات القانونية المؤسساتية في ظل هاته التحولات إلا أن النص القانوني – و بشكل خاص – يبقى يمثل أهم أداة من شأنها تنظيم سلوك وعلاقات الأفراد فيما بينهم داخل نطاق جغرافي محدد و ذلك بغرض الوصول إلى هدف أسمى ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، إلا أن هذا التطور الحاصل على مستوى الساحة الدولية أدى إلى حدوث تأثير على ما يعرف بالنص القانوني، من هنا و اعتمادا على ما سبق سنحاول – و من خلال مداخلتنا هذه – التعريج على قضية انعكاسات ظاهرة العولمة على صعيد القانون الدولي العام.

الإشكالية:

هل يمكن الاعتقاد بأن العولمة أثرت في ميدان القانون الدولي سلبا فقط، أم أنها ظاهرة لعبت دورا حيويا في مختلف الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية؟

الفرضية:

ترتبط عوامل التأثير الإيجابي للعولمة في ميدان القانون الدولي بمدى عدم تركيز القوة و الهيمنة في أيدي أطراف معينة على مستوى البيئة الدولية.

أولا– الإطار المفاهيمي للدراسة

1– القانون الدولي العام: النشأة، التعريف و التطور

سنحاول التركيز من خلال هاته الجزئية من مداخلتنا على بحث مجموعة من النقاط الرئيسية تتعلق أساسا بالجانب المفاهيمي، محاولين إلقاء الضوء على تحديد نشأة القانون الدولي، ثم ننتقل إلى التعريف بالقانون الدولي، و في الأخير سنبحث مسلة أهم التطورات المرتبطة بالقانون الدولي العام.

أ– الجذور التاريخية للقانون الدولي العام

مسألة الحديث عن موضوع النشأة و الجذور التاريخية للقانون الدولي تفرض علينا النظر و البحث في تاريخ العلاقات الدولية هاته الأخيرة التي دفعت إلى محاولة إيجاد إطار قانوني من شأنه تنظيمها وتوجيهها نحو ما يحقق عوامل السلم والأمن الدوليين، و بالتالي تحقيق نوع من التعايش بين مختلف الشعوب في إطار تعاوني سلمي يخلو نوعا ما من الصراعات التي من شأنها المساس بالمصالح القومية للدول، و على الرغم من ذلك تبقى العلاقات بالدرجة الأولى علاقات تحكمها عوامل القوة و المصلحة الخاصة بكل وحدة دولية فالجانب النزاعي – الصراعي ميز العلاقات الدولية منذ فترة زمنية معتبرة ولازال إلى يومنا هذا لذلك يبقى القانون الدولي العام بجميع فروعه أهم أداة من شأنها ترتيب و تنظيم الشؤون العامة للمجتمع الدولي.

العلاقات الدولية كعلم ظهرت بعد الحرب العالمة الثانية، و لكنها كممارسة وجدت قبل ذلك بكثير وذلك مع نشأة الدول و منذ أن كانت هاته الأخيرة تعرف باسم دولة المدينة، فالعلاقات على المستوى الدولي هي نتاج لتراكم جملة من العوامل والظروف فهي تمثل امتدادا طبيعيا لمراحل نمو و اتساق العلاقات التي تبدأ من الفرد و إلى الأسرة و إلى العائلة ثم العشيرة و القبيلة[1]

عموما تاريخ القانون الدولي مرتبط أساسا بتاريخ العلاقات الدولية، إلا أن القانون الدولي ارتبطت جذوره التاريخية أكثر بمجموعة من القضايا المرتبطة بالحروب، النزاعات، الأزمات و الصراعات التي استدعت وجوب وجود هذا الفرع من فروع القانون الذي يعنى بكيفية احتواء تلك الأزمات و إدارتها على النحو المرغوب من خلال الاعتماد على قسم هام من التشريعات و النصوص القانونية و المواثيق الدولية.

ب– تعريف القانون الدولي العام

القانون الدولي العام أو ما يعرف باسم القانون العام الخارجي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعنى بتنظيم العلاقات القائمة بين الوحدات الدولية في وجهها السلمي و النزاعي بمعنى أدق تلك القواعد المنظمة لعلاقات الدول ببعضها البعض في زمن السلم و الحرب، كما أنه يتضمن جانبا من القواعد المرتبطة بتعريف، تنظيم، تسيير، اختصاص و سلطات هاته المنظمات و التي تتصدرها منظمة الأمم المتحدة التي تأسست قواعدها و مبادئها بالاعتماد على مضمون ميثاقها الصادر بتاريخ 26 جوان 1945 [(2)].

و للإشارة فهو كغيره من الفروع الأخرى المتعددة للقانون تقترن جميع قواعده بالجزاء اعتبارا بأن قواعده هي في حقيقتها قواعد عامة، وضعية، ملزمة و مقترنة بجزاء يوقع على كل من يخالفها[(3)].

لكن على الرغم من أن العديد من الفقهاء و المتخصصين في مجال القانون يعتقدون بفكرة إلزامية قواعده و اقترانها بجزاء يوقع على كل من يجرأ على مخالفة قواعده إلا أن هناك فريق من الفقهاء يعتبرون أن تلك الإلزامية تتميز بالضعف اعتبارا من مجموعة من الأسباب.

و لعل أهم سبب في ذلك هو عدم وجود سلطة عليا تخول لها وظيفة توقيع الجزاء على أشخاص القانون الدولي من وحدات دولية و منظمات دولية وإقليمية في حالة ما إذا خالفت قواعده[(4)]، و للتذكير فإن هذا يبقى مجرد خلاف بين الفقهاء و موضوع محل منازعة لا ينفي صفة الإلزامية على قواعد القانون الدولي العام.

فالقانون الدولي العام يعد فرع من فروع القانون يدرس كعلم في المعاهد و الكليات، مدعما وجوده في الواقع بقضاء دولي يختص بالنظر في المنازعات التي تحدث على مستوى البيئة الدولية هذا القضاء يعرف باسم: " محكمة العدل الدولية" المنشأة من طرف ميثاق الأمم المتحدة.

باختصار لاهاي هي الأداة القضائية الرئيسية التي تباشر مهامها و وظائفها المتعددة وفق الأحكام العامة للنظام الأساسي الصادر عن المحكمة[(5)].

هناك نقطة مهمة في هذا السياق لا بد من إدراجها تتعلق بمدى استحالة تطبيق قواعد القانون الدولي العام مباشرة حيث أن قواعده لا تسري بصفة إلزامية في النظام القانوني الداخلي و بشكل مباشر، فالأمر المطلوب هنا هو ضرورة تحويل تلك القواعد إلى قواعد داخلية و ذلك طبعا في إطار ما تتضمنه الدساتير الوطنية و بما يتوافق

و أسسها العامة، وهذا بغرض تطبيق الاتفاقيات الدولية[6]، إذن من هنا نستنتج بأنه لا بد من تغيير طبيعتها الدولية و تحويلها إلى قواعد ذات طبيعة داخلية محلية يمكن تعديلها أو حتى إلغاءها، فالقضاء الدولي يمنع عليه منعا باتا تطبيق القواعد القانونية الداخلية إلا إذا تحولت إلى قواعد قانونية دولية هذا من ناحية، و من ناحية أخرى يمتنع على القضاء الداخلي من تطبيق القواعد الدولية إلا في الحالات التي تحول فيها هاته الأخيرة إلى قواعد داخلية و بطبيعة الحال لن يتم ذلك إلا بإتباع الإجراءات القانونية الموضوعة – أو بالأحرى – المتبعة داخل إقليم كل دولة[7]، وذلك وفق ما يحقق الحد الأعلى من السيادة، الأمن، الاستقرار و تنظيم المصالح المتضاربة و الشؤون العامة للرعايا.

2– العولمة: النشأة، المفهوم و الخصائص

أ– الإطار التاريخي لظاهرة العولمة

الحديث عن الإطار التاريخي للعولمة يستدعي الانطلاق من فكرة أساسية مفادها أن العلاقات والتفاعلات القائمة بين الأفراد و الجماعات و الدول وجدت منذ القدم و هي لازالت موجودة إلى يومنا هذا تعرف تزايدا ملموسا في الواقع، وللإشارة فإن جل تلك العلاقات إنما تركزت على جملة من الوسائل والأدوات تصدرتها التكنولوجيا و التقدم العلمي فبدون هذا الأخير لن يتم تبادل المعلومات و تفعيل أسس المعاملات التجارية و الاقتصادية و كذلك تبادل الخبرات المشتملة على كافة المستويات و الميادين، ناهيك عن التفتح على مختلف الحضارات[8].

إذن العولمة ما هي إلا ظاهرة عايشتها الشعوب في فترات تاريخية مختلفة مرتبطة بالحضارات والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية، لذلك يمكن القول – أو بالأحرى – الجزم بأن العولمة كفكرة و محتوى ليست وليدة لحظة تاريخية معينة بذاتها أو عامل محدد بل هي جاءت و برزت في شكلها الآني كنتيجة حتمية لتراكم جملة من الظروف، فبالنظر إلى التبادل الثقافي و التجاري و السياسي والاقتصادي القائم بين الدول و الجماعات عبر التاريخ نلمح مدى وجود هاته الظاهرة منذ فترات زمنية معتبرة.

ما هو مؤكد في هذا السياق أن التوجه الحضاري الإنساني في العلاقات الدولية المعاصرة كان معروفا في القدم أي قبل ظهور مصطلح العولمة، هذا الأخير الذي تم التعبير عنه بدلالات و مسميات أخرى تشير إلى نفس المعنى،

المحتوى والمضمون و على رأسها نجد ما يلي: "الدولية"، "التدويل"، "الإمبريالية"، "العالمية"، "الكونية"، "نظام الاستعمار المباشر/ القديم"، و "نظام الاستعمار الغير مباشر/ الحديث[9].

تبقى العولمة و حسب أراء العديد من الباحثين تلك العملية التاريخية القديمة التي مرت بمراحل عديدة ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر و استمرت إلى غاية حدوث النهضة الأوروبية و التي أفرزت لنا ما يعرف بالمجتمعات القومية، لذلك هناك إجماع كبير بين جموع الباحثين و المختصين على أن العولمة برزت كظاهرة فاعلة مع ظهور الدولة القومية هاته الأخيرة التي حلت محل الإقطاعية[10].

باختصار العولمة نشأت عبر التاريخ و تكونت معالمها في العصر الحديث من خلال ما أحدثه العلم من تطور في ميدان الاتصالات و خصوصا مع اكتشاف شبكة الانترنيت هذا الأخير الذي ساهم و بشكل كبير في إتاحة مجالا واسعا لعملية التبادل المعرفي و المالي[11].

من خلال ما تم عرضه لا بد من التذكير بأن العولمة وجدت و منذ زمن بعيد على الأقل كممارسة فهي ليست وليدة لحظة تاريخية معينة أو حدث محدد بل هي جاءت كنتاج لتفاعل جملة من الظروف والعوامل التاريخية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

ب– تعريف ظاهرة العولمة

التعريف بمفهوم العولمة لاقى اهتمام كبير من قبل المفكرين و العلماء فقد انشغلوا انشغالا واضحا بتحديد تعريف شامل جامع لها، و على الرغم من ذلك فإن الآراء تعددت و اختلفت بهذا الخصوص.

سنحاول في هذا الإطار عرض أهم التعريفات التي وردت بشأن مصطلح العولمة مركزين على بعض الاجتهادات.

عالم الاجتماع البريطاني "أنتوني جيدنز" قدم وجهة نظر مختلفة بهذا الخصوص، حيث أنه عرف العولمة على أنها:

"ليست العولمة ظاهرة اقتصادية و لا هي كذلك حتى في أساسها و حرى بنا إلا نساوي بينها و بين ظهور نظام عالمي، حيث أنها تتعلق في حقيقتها بالتحول في الزمان و في المكان، و يحدد معناها بأنها العمل أو التأثير عن بعد و يربط شيوعها بكثافة متزايدة في السنوات الأخيرة بظهور وسائل الاتصال الفوري و حركة الانتقال الجماعية الواسعة على نطاق الكوكب"[12].

من خلال التعريف المقدم من قبل الباحث "أنتوني جيدنز" نلمح جيدا بأن هذا الأخير ركز و بشكل كبير على أن العولمة ترتكز بالأساس على عامل الاتصال الذي عرف نوع من الحركية و النشاط خصوصا في الفترة التي ظهرت فيها وسائل الاتصال الفورية، فالعولمة و حسب هذا التعريف تشير في معناها العام إلى أنها ظاهرة ملموسة في الواقع تطورت واكتملت معالمها مع تنامي الثورة التكنولوجية لوسائل و أساليب الاتصال الدولي، و بالتالي فهي ببساطة ذلك الانتقال الجماعي للأشخاص و السلع في إطار العلاقات الدولية الضاربة في أعماق التاريخ.

العولمة بالاعتماد على البعد السياسي هي أحد أشكال السيطرة السياسية[13]، حيث أن انقضاء الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل من الفواعل المهيمنة على العالم، فالأحادية القطبية اعتمدت العولمة كأسلوب لتسيير القضايا الدولية المعاصرة وبرنامج عمل متكامل هادف إلى إحكام السيطرة السياسية على شعوب العالم المستضعفة.

هذا بالنسبة لتعريف العولمة بالنظر إلى البعد السياسي، أما إذا ركزنا على البعد الاقتصادي في هذا الشأن فإننا نستطيع القول بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية محضة تسعى إلى إعمال مبادئ المنتظم الليبرالي و المتركزة بالأساس على دعم أسس و آليات اقتصاد السوق الحر، فانطلاقا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة باشر الغرب في اعتماد أنماط وأساليب جديدة للهيمنة بزعامة أمريكية استحوذت على وظيفة قيادة العالم وفق ما ترسمه من استراتيجيات تخدم مصالحها بشكل واضح ،خصوصا بعد اغتنامها لفرصة انهيار الاتحاد السوفياتي ففسح المجال أمام فرض قواعد النموذج الغربي المشروع الذي يتوقف على دعامتين رئيسيتين هما:

- الرأسمالية الممثلة في اعتماد آليات اقتصاد السوق الحر.
- الليبرالية المستندة على إعمال أسس الديمقراطية الغربية و منظومة حقوق الإنسان[14].

إذن من خلال التعريفين السابقين نستنتج بأن العولمة ظاهرة تاريخية، اقتصادية و سياسية عايشتها جميع شعوب العالم منذ زمن إلا أنها عرفت نوعا من الاكتمال، النضوج و الوضوح – إن صح التعبير – في فترة ما بعد الحرب الباردة و تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم و محاولة إعمال سيطرتها على مستوى البيئة الدولية من خلال دعم تبني و خلق حكومة عالمية تحد من دور الدولة القومية المحوري عن طريق تقليص السيادة و جعلها ضمن الأطر الثانوية الكمالية.

لقد عرف البنك الدولي العولمة على أنها: "التكامل المتنامي و المستمر للاقتصاديات و المجتمعات حول العالم"[15].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن العولمة لا تمس الجوانب السياسية و الاقتصادية فحسب كما رأينا من خلال التعريفات السالفة الذكر، بل هي أيضا تتضمن كل ما هو ثقافي و ذلك من خلال تنامي مؤشرات و مظاهر التبادل الثقافي و الفكري و الانفتاح على حضارات العالم المتعددة و المختلفة.

بالحديث عن الإطار الثقافي للعولمة وجب علينا إلقاء الضوء على أهم الدلالات التي تبرز لنا بان العولمة لا تقتصر فقط على جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية بل هي تتعدى ذلك لتشمل الأطر الثقافية، فحسب رأي العالم الأمريكي "رونالد ستيل" بخصوص الثقافة المسيطرة على العالم المعاصر نستطيع اكتشاف معنى العولمة الثقافية، "فرونالد ستيل" عبر عن الثقافة الرائجة في عالم اليوم بقوله:" الثقافة التي ستسود العالم في زمن العولمة هي ثقافة أفلام الحركة و العنف والجريمة و الجنس و أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة بتاتا في تقديم ثقافة راقية لشعوب العالم"[16].

إذن بالاعتماد على جل الأفكار المتطرق إليها فيما سبق نلاحظ بأن العولمة هي التداخل الواضح لكل من الاقتصاد، السياسة و الثقافة، فهي تؤثر على كل من الفرد، المجتمع، الدولة و السلطة سواء بالإيجاب أو السلب.

و في نفس السياق و من خلال محاولتنا بحث أهم الإسهامات المتعلقة بتعريف العولمة و تحليلها لا يفوتنا التذكير بالفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التكنولوجية و التقنية و أن النظام الرأسمالي أصبح يهيمن على العالم من خلال تفرده كأنموذج قائد لجل شعوب العالم حيث فرض نفسه بدلا من النظم الأخرى رأت فيه القوى العالمية البديل الأمثل نحو تكريس قيم العدالة و الأمن والاستقرار، و لعل أهم ما يجب التذكير به في هذا الإطار هو ظهور المقولة الشهيرة للمفكر "فرنسيس فوكوياما" و القائلة: نهاية التاريخ، إذن المفكر "فرنسيس فوكوياما" أراد من خلال قوله هذا أن يوضح لنا مدى تحول النظام الدولي إلى ما هو مخالف لما كان عليه في السابق هذا من ناحية و من ناحية أخرى دل القول على أن العولمة الاصطلاح الشائع خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ليست جديدة بل هي لم تصل إلى تكوين معالمها الحالية إلا من خلال صيرورة تاريخية، حيث أن العديد من الباحثين فرقوا بين العولمة القديمة و العولمة الجديدة، إذ أن عناصرها الأساسية تتصل بالمعنى

البسيط المتمثل في تنامي العلاقات الدولية التجارية في مجال تبادل السلع و الخدمات و انتقال رؤوس الأموال و انتشار الأفكار والمعلومات[17].

باختصار تشير العولمة إلى ذلك التفاعل الواضح و المتسارع في حجم المعاملات التجارية و بالتالي فهي تعد تحولا في نمط العلاقات الرابطة بين وحدات النظام الدولي نحو ما يخدم مصالح القوى المهيمنة على ركائز و دعائم الاقتصاد العالمي و المسيطرة على عملية التنظيم على مستوى البيئة الدولية من خلال نشاطات و أعمال المنظمات العالمية.

ج– مؤسسات العولمة

في الحقيقة فكرة إنشاء الأمم المتحدة ضرورة فرضتها الظروف العالمية المعقدة الشائكة والممثلة بالأساس في الحربين العالميتين الأولى و الثانية و ما انجر عنهما من تداعيات خطيرة على المدى القريب ، المتوسط و البعيد . ولعل تنامي دور الأيديولوجية الليبرالية الرأسمالية أدى إلى تحويل العالم من صفة تعدد و توازن الأقطاب إلى ثنائي القطبية لذا انقسم العالم إلى معسكرين شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي و آخر غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، تطور الأحداث وتسارعها أدى إلى انتهاء الحرب الباردة و تصدع المعسكر الشيوعي فاسحا هذا الأخير المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم و إرساء مبادئ النظام العالمي الجديد وفق مصالحها الخاصة و تصوراتها الإيديولوجية المتركزة أساسا على الشرعية الدولية،الديمقراطية و حقوق الإنسان[18].

و على ذكر منظمة الأمم المتحدة فإننا نستطيع القول بأنها أحد أهم مؤسسات العولمة هاته الأخيرة التي تشمل مختلف الهياكل المؤسساتية الدولية التي تم إنشاؤها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فمنذ ذلك الحين عمدت جل أطراف المجتمع الدولي على التكاتف و التعاون من أجل إقامة نظام عالمي جديد يجمع جل الوحدات الدولية و على اختلاف طبيعتها بدون تفرقة أو تمييز سواء في الالتزامات أو الحقوق[19].

من خلال الفكرتين السابقتين نلاحظ جيدا بأن المنظمات الدولية تفرض على الدول الأطراف مجموعة من الشروط أو بالأحرى الالتزامات التي تتعلق بالدرجة الأولي بضرورة التنازل عن جزء من سيادتها لصالح أطر دولية أكبر من أجل الوصول إلى تكوين حكومة عالمية، و ذلك كله بغرض تحقيق مصالح الشعوب كافة و المتركزة أساسا على تفعيل و نشر قيم الديمقراطية، العدالة، الحرية و السلام والأمن العالميين.

إن الحديث عن منظمة الأمم المتحدة و التي تمثل مؤسسة من مؤسسات العولمة نستطيع القول بأن هاته المنظمة تلعب الدور الأكبر في الميدان السياسي محاولة نشر ثقافة العالم الواحد، فهي لطالما سعت إلى إنشاء حكومة عالمية، وللإشارة فهي برزت كبديل لعصبة الأمم التي فشلت في تحقيق أهدافها و على رأسها تكريس مبدأ الأمن الجماعي عمليا، عموما الأمم المتحدة خصوصا في الفترة الراهنة تسعى جاهدة لتحقيق ثلاث أهداف أساسية هي:

1- الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.

2- إنشاء علاقات ودية ذات طابع سلمي تعاوني بين مختلف دول العالم من أجل مواجهة التحديات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و الإنسانية.

3- تعزيز و احترام حقوق الإنسان[20].

هذا و باختصار فيما يتعلق بالجانب السياسي، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي فإنه لا بد علينا وفي هذا السياق من التركيز على ما يعرف بالمشروع الاقتصادي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيقه عن طريق توظيفها لتفوقها العسكري و حملتها الدولية نحو مكافحة الإرهاب و شل قدراته، فالمشروع يهدف إلى الوصول إلى جملة من الأبعاد المتركزة على فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية[21].

إذن الشركات المتعددة الجنسيات و من خلال امتلاكها للقوة الاقتصادية و المالية تحولت إلى فاعل مهيمن يمارس ضغطا كبيرا على الدولة الوطنية، حيث أنها تؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى، و بالتالي تعد أهم عنصر مؤثر في مسار العملية التنموية على المستوى الاقتصادي، فمهمتها و وظيفتها باختصار تتركز حول عولمة التصنيع والاحتكار، مما يجعل دور الدولة الوطنية مغيبا تماما[22].

بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات هناك مؤسسات أخرى للعولمة تتمثل في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير فكل هاته المؤسسات تلعب الدور الأساسي في تحريك عملية العولمة الاقتصادية بتخطيط من القوة العالمية المهيمنة و الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فهاته الأطر في مجملها تمثل أدوات مفعلة لتعميم و نشر قيم المنتظم الليبرالي العالمي.

ثانيا– العولمة و القانون الدولي: حدود العلاقة الرابطة بين المفهومين

1– انعكاسات العولمة على القانون الدولي العام

أ– التأثيرات المتعلقة بالجانب الإيجابي للعولمة في مجال القانون الدولي العام

"الحلم الجميل" شعار ردده أنصار ظاهرة العولمة و الذي لطالما سعت إليه كافة الشعوب و الأمم عبر التاريخ، و من هنا نلمح بأن العولمة اعتبارا بأنها عاملا مهما لتطوير حركة المصالح الدولية وتوحيد الأسواق العالمية إذن نستطيع القول بأنها ستؤدي بنا إلى الوصول إلى الحلم الجميل[23].

إذن بالحديث عن تداعيات و انعكاسات العولمة لا بد من النظر إلى نتائجها الإيجابية و ليس فقط الجانب السلبي، حيث أنها أدت إلى إعادة التشكيلة العالمية الجديدة للسوق و المال و التنمية البشرية من خلال تفعيل دور الشركات و المؤسسات العالمية الاقتصادية المساهمة في مساعدة دول العالم الثالث على تخطي جميع مظاهر التخلف الاقتصادي، ناهيك عن مساهمتها الرائدة في تطوير الصناعة والزراعة و الخدمات الإنتاجية على مستوى البيئة الخارجية للنظم السياسية و على اختلاف طبيعتها، و هذا ما سوف يؤدي و بشكل حتمي إلى امتصاص جميع الفوارق القائمة و يعمل على توحيدها من أجل تسهيل عملية تطبيق نظم الإنتاج و التسويق و التمويل العالمي[24].

و بالعودة إلى مضامين التعريف المقدم من طرف الدكتور "برهان غليون" نستنتج بأن العولمة ستدخل جميع الكيانات المتواجدة في كنف هذا العالم إلى ما يعرف بالتطور الحضاري[25].

عموما لقد نظر الدكتور "برهان غليون" إلى العولمة على أنها:

"ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية و العلمية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة و بالتالي لهوامشها أيضا"[26].

هذا و قد اعتبر أيضا أنها:

"الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية و التقنية و الاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد، الذي لا يعني هنا التجانس و التساوي بين جميع أجزاء العالم و المجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق و مجتمعات بشرية مختلفة و متباينة و بالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، و لذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل"[27].

مضمون التعريفين المقدمين من قبل الدكتور الباحث "برهان غليون" يوحي لنا بأن العولمة ضرورة فرضت نفسها بحكم التحولات الحاصلة عقب انقضاء الصراع الإيديولوجي القائم بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي و تزعم الولايات المتحدة الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، عموما و طبقا لما أدرج من أفكار ضمن هذين التعريفين نستطيع القول بأن العولمة أثرت بالإيجاب أكثر في ميدان المعاملات التجارية ، الاقتصادية و الثقافية الحاصلة على مستوى البيئة الدولية.

و في نفس السياق يمكن الإشارة لأن النمو السريع و المستمر في مجال الأعمال الدولية خلال العقود الثلاث الماضية من أبرز السمات التي ميزت هذه الحقبة التاريخية من العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، فالأعمال الدولية هي كل نشاط يتعدى مداه و انتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو واضع الخدمة أو السلعة[28].

من خلال الفكرة السالفة الذكر نلمح جيدا بأن العولمة لعبت دورا حيويا و مهما في مجال المعاملات التجارية والاقتصادية على عكس دورها السلبي في المجال السياسي و التنظيمي، حيث أنها استطاعت المساس بسيادة الدول الداخلية والخارجية على حد سواء و هذا ما سنتعرض إليه بنوع من التفصيل من خلال العناصر اللاحقة.

ب– التداعيات السلبية للعولمة في مجال القانون الدولي العام:

تتركز أهم الانعكاسات السلبية التي تفرزها العولمة على مستوى القانون الدولي العام و العلاقات الناشئة بين الدول في ثلاث نقاط رئيسية سيتم شرحها فيما يلي:

النقطة الأولى:

تتعلق بمسألة إعادة تشكيل خريطة موازين القوى في التنظيم الدولي بالاعتماد على مبدأ ترجيح موازين القوى الاقتصادية والعلمية و التكنولوجية على حساب القوى العسكرية و الديمغرافية[29].

و للإشارة فإن مؤثرات العولمة في مجال القانون الدولي تتجلى في فرض التوجهات و الرؤى الأمريكية للتنظيم السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي على مستوى المجتمع الدولي و العلاقات الناشئة في إطاره، و ذلك عن طريق تغيير دلالات جملة من المفاهيم كالديمقراطية، حقوق الإنسان، السيادة و الأمن القومي و الدولي و محاولة ربطها بالمفهوم الأمريكي انطلاقا من بروز أمريكا كفاعل وحيد مؤثر على مستوى البيئة الدولية، فقد استطاعت فعلا تلك الوحدة الدولية من أن تسيطر على التنظيم الدولي باسم النظام الدولي الجديد[30].

و كما هو معروف القانون الدولي يفرض أنماطا محددة من السلوك الاجتماعي، علما بأن القانون الداخلي يبقى أقوى من الناحية العملية خصوصا بالمقارنة مع قواعد القانون الدولي العام، هذا الأخير الذي يتركز على دعامتين متناقضتين هما:

1- الدول باعتبارها تتمتع بالسيادة فهي إذن لا تخضع لأي قيود قانونية تتعدى حدودها الجغرافية والسياسية.

2- القانون الدولي يفرض قيود قانونية على الوحدات الدولية، و من الواضح أن أيا من هذين الافتراضين ليس قطعيا[31].

لكن لا بد من التذكير في هذا السياق بالفكرة القائلة بأن الدولة لا يمكنها أن تمارس امتيازات سلطتها و سيادتها على مستوى البيئة الدولية بشكل مطلق، اعتبارا بأن القانون الدولي يبقى يمثل أهم أداة تنظيمية من شأنها تنظيم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و باقي فواعل المجتمع الدولي بما يضمن تحقيق نوع من الاستقرار و التوازن، إلا أن النظام القانوني القائم على المستوى الدولي لن يحقق الأبعاد التي أسس من أجلها إلا في إطار توافر عنصر الرضا بين مختلف أطراف المجتمع الدولي، إذن فقط عند هذا الحد يمكن الحديث عن وجود قانون دولي فعال و عملي[32].

من خلال ما سبق نلاحظ بأن الدول عندما تؤسس القواعد القانونية التي تحكم علاقاتها على المستوى الدولي بنوع من التعاون و الرضا و الاعتماد على تغليب مبادئ المصالح المشتركة في ذلك هو السبيل الأمثل نحو تكريس قيم العدالة والحرية و التساوي في الحقوق و الالتزامات، لكن ما يلفت الانتباه هنا هو أن المتغيرات الدولية و التحولات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة و تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم فسرت لنا العديد من الأمور و القضايا، حيث أن عامل تنامي ظاهرة العولمة أكد لنا مدى تأثير هاته الأخيرة على النظم القانونية الدولية بما يخدم مصالح القوى الفاعلة على مستوى البيئة الدولية.

إذن بما أن موازين القوى و في ظل العولمة عرفت إعادة تشكيل عن طريق إعطاء الأولوية للقوى الاقتصادية والعلمية و التكنولوجية على حساب القوى العسكرية و الديمغرافية، من هنا نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتربع – على الأقل في الفترة الراهنة– على قمة النظام العالمي فهي تمتلك من القوة العسكرية و التكنولوجية و الدبلوماسية و الإعلامية ما يؤهلها لذلك، ثم تليها في المرتبة الثانية الدول الصناعية تحديدا دول مجموعة الثمانية [33]، ثم باقي الدول الصناعية ، وبعدها تترتب دول الجنوب و أخيرا الدول الأقل نموا.

النقطة الثانية:

لقد أدت العولمة إلى حدوث إعادة توزيع و تغيير الموازين النسبية للفاعلين في النظام الدولي[34]، حيث أنه من الجلي أن ظاهرة العولمة لها مجموعة هامة من المؤسسات، الأدوات، القيم، و الفواعل، ففي الجانب الاقتصادي ظهرت مؤسسات دولية كبرى لها مكانة واضحة على مستوى البيئة الدولية و هي تسعى بشكل دائم و مستمر إلى إرساء و تأكيد قواعد المنتظم الليبرالي و تجسيد البناء الهيكلي للعولمة واقعيا و عمليا ، نجد في مقدمة تلك المؤسسات منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي[35].

إذن هاته المؤسسات لعبت دور المنافس الشرس – إن صح التعبير – للوحدات الدولية السياسية وعلى اختلاف نظمها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و كنتيجة حتمية لما سبق أضحت الدول تعيش في حالة انصياع واضح و دائم للقوى المهيمنة على المستوى الدولي، فقد أصبحت محاصرة فعليا من الخارج خصوصا عند اعتماد أسلوب المساعدات المالية المشروطة، و عمل القوى الدولية على تشجيع دور فواعل المجتمع المدني داخليا و جعله كعامل ضغط بالنسبة لأطراف المجتمع السياسي، وهذا بدوره سيفسح المجال أمام تلك القوى من أجل فرض سياساتها، هيمنتها و تدخلها عند الحد الذي تعجز فيه الدولة من تحقيق المطالب الشعبية[36].

النقطة الثالثة:

هناك مسألة جد هامة في هذا السياق تتعلق بتغير العديد من المفاهيم في مجال التنظيم الدولي بما يخدم المصالح القومية لبعض الوحدات الدولية الكبرى المهيمنة على مسار العلاقات الدولية و المسيطرة على مختلف القضايا الدولية وعلى رأسها نجد الولايات المتحدة الأمريكية[37].

إذن من المفروض التأكيد على أن السيادة عنصر مهم جدا نستطيع اعتباره من المواصفات المميزة للدولة – إن صح التعبير– و التي من دونها تصبح الدولة مجرد إقليم جغرافي ناقص من ناحية السلطة والهيبة سواء من حيث الجوانب الشكلية المؤسسية أو الوظيفية.

لكن على الرغم بأن السيادة ميزة خاصة من مميزات الدولة تكسبها الهيبة و القوة إلا أن هذا الأمر أصبح مشكوك فيه في الوقت الراهن خصوصا بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا زالت تتماشى وفق ما تفرضه عليها القوى الكبرى في المجتمع الدولي من سياسات تتعلق بالجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و حتى الثقافية.

فالمقصود من هذا الطرح يتلخص في أن هناك حدود أو بالأحرى قيود واضحة على الحكومة بالنسبة لموضوع حرياتها في ممارسة مسؤولياتها السيادية سواء على الجبهة الداخلية أو الخارجية.

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالجبهة الداخلية فهي تنشأ بسبب تشعب و تعدد القضايا، أيضا التنوع الهائل في جملة الضغوط و المصالح داخل الدولة هذا ما يؤدي فعلا بطريقة أو بأخرى إلى إبعاد الحكومات عن خاصية حرية التصرف في جل الشؤون المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي على اعتبار أن تلك الحكومات تكون في أغلب الحالات خاضعة لضغط الرأي العام، أيضا هي تواجه تحدي آخر يكمن في جانب توقعات الأفراد لمستويات معيشتهم و الخدمات المادية والمعنوية التي يتوقعون – أو بالأحرى – يطمحون للحصول على تحقيقها من طرف الأفراد المتواجدين على هرم السلطة ومن المعلوم أن سيادة الدولة تستند على الشرعية الديمقراطية و الحق الإلهي للملوك المستبدل بصوت الشعب في مرحلة زمنية لاحقة[38].

هذا بالنسبة لنمط التأثيرات التي تخضع لها حكومات الدول على المستوى الداخلي و فيما يلي سنحاول كشف و لو جزء بسيط من تلك التأثيرات الأخرى الصادرة من البيئة الخارجية على النظم السياسية.

معظم الحكومات و خصوصا في الوقت الراهن هي تعاني و بشكل واضح من تعقد و تضخم القضايا العالمية التي يعتبر الاعتماد المتبادل الدلالة الرئيسية المعبرة عنها فظاهرة الاعتماد المتبادل ما من شك أنها تقيد من حرية التصرف بالنسبة للحكومات، كما لا ننسى في هذا السياق معاناتها من انعكاسات أفعال الحكومات الأخرى ذات السيادة عليها ومجموع ردود الأفعال بالنسبة لها، و كنتيجة حتمية لهذا فإن القيود المذكورة سلفا تؤدي حتما إلى صعوبة الحياة العملية بالنسبة للقائمين على السلطة(39).

باختصار المتغيرات الدولية و التحولات اللامتناهية في عصر أصبحت سمته البارزة هي ذيوع ظاهرة العولمة و بشكل غير عادي فرض علينا هذا الواقع الذي أضحت فيه حكومات الدول مقيدة داخليا وخارجيا، لذا يمكن التسليم بالافتراض القائم على الاعتقاد المتضمن بأن السيادة المطلقة تبقى مجرد شعار لا يعرف تطبيقا ميدانيا، فالسيادة في الواقع تخول للقائمين على السلطة صلاحيات تتعلق بخدمة المواطنين لا غير، و بالتالي هذا ما يبرز لنا بأن السيادة هي سيادة الشعب وحده.

2- الخيارات البديلة لمواجهة ظاهرة العولمة

أ- تفعيل أسس و مبادئ التحول الديمقراطي في الدول النامية

الفكرة الأساسية للديمقراطية تتمركز حول ضرورة حكم الشعب و ممارسته لعملية الرقابة على أعمال الحكومة، و عملية التحول الديمقراطي تستدعي بيئة اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، و مؤسسية توفر لها إمكانية الاستمرارية و النمو بعيدا عن حالات التراجع و الانقلاب(40).

إن عملية التركيز على الديمقراطية كمدخل أساسي من مداخل الأمن الإنساني يؤكد لنا الافتراض القائل بأن المجتمع الدولي له مسؤولية بخصوص هذا السياق لكن الوصول إلى تحقيق ذلك لن يتم إلا من خلال إرساء دولة القانون، تفعيل أسس التنمية المستدامة المنتجة – إن صح التعبير– لمناصب شغل وللثروة و الديمقراطية المتركزة على شرط وجود الثقة بين الحاكم و المحكوم ناهيك عن توافر مبدأ المشاركة السياسية الدائمة و التداول السلمي على السلطة و حراك المجتمع المدني(41).

إذن من هنا نستنتج بأن قياس ديمقراطية الأنظمة السياسية يتركز على مدى وجود بعض المؤشرات والممثلة في:

1- درجة التباين السلطوي.

2- درجة التمثيل.

3- درجة المشاركة السياسية.

4- مدى احترام حقوق الإنسان.

5- مدى استقلالية قطاع العدالة و تطبيق القوانين.

6- مدى حرية التعبير و الرأي[42].

و في نفس السياق و بالحديث عن قضايا الأمن الإنساني، التنمية و تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى السياسي والاجتماعي و الاقتصادي يتوجب علينا التذكير بأهمية الديمقراطية كأسلوب حكم والموصوفة بأنها شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية التي قام الأفراد بتطويرها منذ العهد اليوناني، فقد قامت و منذ ذلك الحين على أسس التعاون و قيم التسامح، الحرية في الاختيار و ضرورة وجود عامل تكافؤ الفرص في المشاركة الاجتماعية، من هنا نلاحظ بأن الديمقراطية تبقى محكومة بعلاقتها الوطيدة بظاهرة العولمة هاته الأخيرة الموصوفة بأنها المجال الأوسع للهيمنة و الاندماج[43].

إذن من خلال ما تم عرضه نلمح جيدا بأن تبني الديمقراطية كخيار خصوصا في البلدان النامية والمغلوبة على أمرها إن صح التعبير، و السعي نحو إرساء كل القواعد المساهمة في تفعيل و تجسيد الحكم الراشد تعد أهم الأطر البديلة لتأثيرات العولمة السلبية، فعندما نقول أطر بديلة هذا لا يعني بأننا نحاول نفي – إن صح التعبير – هذا الواقع الجديد الذي أصبحنا تعيش في كنفه في ظل ما يعرف بالنظام الدولي الجديد القائم على تنامي مؤسسات العولمة و انتشار أهم قيمها المرتبطة بالجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و حتى الثقافي، و لكن لا بد على النظم السياسية المتأثرة بالعولمة من أن تواجه مضاعفاتها السلبية من خلال العمل في إطار ديمقراطي فيه من النزاهة، الحرية والعدالة الاجتماعية القدر الكافي الذي يمنع القوى الخارجية المهيمنة على مسار العلاقات الدولية من فرض المزيد من الضغط على تلك النظم.

إذن على هذا الأساس نرجع إلى التذكير بالأفكار التي قدمها لنا الباحث المفكر "أنتوني جيدنز" في إطار تحليله لما يعرف للديمقراطية، معتبرا أن الأزمة الديمقراطية الراهنة مردها راجع إلى جملة من العوامل، مؤكدا على مدى تدخل التحولات العالمية كمتغير يدفعنا إلى البحث عن طريق لتطوير الديمقراطية لأن القضية لا تتعلق بالبحث عن حكومة ديمقراطية فحسب، و لكن لا بد من ضرورة إدراكنا الجيد بأن شرعية الدولة يجب تحقيقها عن طريق الاعتماد على أسس ذات فاعلية، فالسلطة لا بد من أن تخرج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه[44].

و كحلول ناجعة في هذا السياق قدم لنا الباحث مجموعة من الخيارات التي لا بد من الالتزام بها من آجل الوصول إلى عملية دعم عملية التحول الديمقراطي وتخطي الأزمة الديمقراطية الراهنة في بعض المناطق.

1- ضرورة استجابة و تفاعل مؤسسات الدولة مع ظاهرة العولمة، و بالتوازي مع ذلك لا بد من السعي نحو تحقيق عامل الاهتمام المركزي بالعدالة الاجتماعية.

2- ضرورة توسيع الدولة لدور القطاع العام، الذي يعد أهم سبيل نحو مكافحة الفساد و بجميع أشكاله، وكأن القطاع يتركز بالأساس على تبني الرقابة كأسلوب ناجع لإنجاح العملية التنموية.

3- الاهتمام برفع الكفاءة على المستوى الإداري.

4- تعزيز دور المجتمع المدني و فتح المجال أمام الهيئات التابعة له للقيام بعملها في ظل نوع من الحرية، الشفافية والمساواة[45].

الديمقراطية كأسلوب حكم لم تتحقق في البلدان السائرة في طريق النمو و هذا ما سوف يجعلها في حالة تبعية دائمة للقوى الغربية، فالتراجع و التقهقر لطالما رافق السياسات المنتهجة في تلك البلدان.

لكن هذا كله لا يعني بأن الديمقراطية وحدها كافية لتوفير الحكم الصالح و مواجهة التحديات المهددة لكيان الدول وعلى رأسها الفساد و بكل مستوياته و ميادينه، فهي تبقى مجرد منظومة و آليات يمكن للمفسدين أن يعطلوا من فاعليتها الحقيقية فإفساد الديمقراطية أشد خطرا من فرض نظام شمولي، لذلك نستطيع اعتبار تكوين حركة عالمية تضم فريقا من الأعضاء المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني المهتمين بالحقوق العامة للإنسان و الداعية للحكم الراشد، بشرط لا بد من توافر قناعة احترام الخصوصيات الثقافية للأمم و لا يفرض مفاهيم و قيم الدول الغربية[46].

ج- دعم أسس التعاون الدولي في إطار تفعيل عامل توازن القوى

يعني توازن القوى التوزيع المتساوي للقوى بين أعضاء المجتمع الدولي، كما يعبر عنه على أنه التوزيع القوي المتساو بين مجموعة من الوحدات السياسية الدولية، و بالإضافة إلى كل هاته المدلولات اعتبر أيضا ذلك التوزيع المتساو بين التحالفات أو الائتلافات الدولية ، و في بعض الأحيان ينظر إليه على أنه ذلك الهدف المخطط لطالما تسعى مختلف الأطراف الدولية إلى الوصول إليه و تكريسه عمليا، و بالتالي فقد يمكن القول بأنه عبارة عن أمل نظرا لصعوبة تحقيقه(47).

من خلال الفكرة السابقة نلاحظ بأن توازن القوى يعد أهم الاستراتيجيات التي من شأنها تقليل حدة التفاوت بين أعضاء المجتمع الدولي فهو يحقق نوع من التوازن بين الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو، و بالتالي قد يساهم بقدر كبير في مواجهة بعض المخاطر المنجرة عن ظاهرة العولمة.

عموما لقد أسهم فريق من الباحثين في ميدان العلاقات الدولية أمثال: "إيرنست هاس" و "كلود" و"زاينس" و آخرون في بحث موضوع توازن القوى معتبرين أن هذا الأخير يستخدم في أغراض عدة:

يقوم بعملية وصف النسق أو النظام الدولي، كما أنه يصف السياسات و المواقف و ردود الأفعال، إذن من خلال هاته الوظائف التي يؤديها توازن القوى نلاحظ بأن الجانب الإيجابي لسياسة توازن القوى يكمن و باختصار في أنه أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي، و هذا ما نلمسه من خلال عدم انفراد وحدة دولية ما بالسيطرة لفترات طويلة على المستوى الدولي، فالحروب المستمرة و اللامتناهية دليل قاطع على ذلك، فمنذ بروز الدولة القومية بتاريخ 1648 و إلى غاية مؤتمر فينا لعام 1815 و العالم يشهد العديد من الأزمات، التوترات، الصراعات و الحروب، كما لا ننسى أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين(48).

سياسة توازن القوى تؤدي وظيفة هامه على مستوى البيئة الدولية تتمثل في توفير و ضمان السلام والأمن الدوليين، فمن خلال التوزيع المتكافئ للقوة تم التحكم في مسار الحروب و إدارتها و عدم فتح المجال لحدوث المزيد منها(49).

في الحقيقة توازن القوى هو أهم عنصر مفعل لعملية التعاون على المستوى الدولي فهو يساهم وبشكل كبير في تحقيق ذلك.

فالتعاون الدولي يعد عنصر أساسي لا بد من الاعتماد عليه كأسلوب و آلية في تحقيق حل الأزمات ذات الطبيعة الدولية، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على أهمية حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة و الكرامة و النمو و التقدم و تحقيق أعلى مستويات المعيشية و الرفاه الاجتماعي[50].

و من أجل استيعاب و فهم المعنى العام لما يعرف بالتعاون الدولي لا بد من إدراج المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة و التي فصلت أهم مضامين التعاون الدولي و شروطه و مبرراته.

نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

مقاصد الأمم المتحدة هي:

1–حفظ السلم و الأمن الدوليين، و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها و تمنع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الإخلال بالسلم و تتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2– إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، و كذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

3– تحقيق التعاون الدولي من أجل حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و الإنسانية، و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء.

4– جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة و توجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة[51].

مضامين المادة توحي لنا بأن المجتمع الدولي و بحكم تعدد الأقطاب المنضوية تحت لوائه يحتاج للعمل المشترك من خلال الاعتماد على مبدأ التعاون، و ذلك من أجل مواجهة التحديات التي قد تهدد كيان الوحدات السياسية الدولية، اعتبارا بأن تلك الأزمات الحادثة على مستوى البيئات الداخلية للنظم السياسية لا تؤثر على الأمن و

الاستقرار الداخلي و حسب إنما هي تؤثر بشكل أو بآخر على باقي المناطق لذلك يعد العمل في إطار تعاوني مشترك أهم سبيل من شأنه دعم أسس الأمن و الاستقرار العالميين بعيدا عن الانقسام و التشتت.

لكن هذا لا يعني ترك المجال مفتوحا أما بعض القوى الدولية للهيمنة خصوصا على الشعوب المغلوبة على أمرها، إذن يبقى التعاون الدولي مطلبا ضروريا لا بد من تحقيقه و تفعيله عمليا.

بالإضافة إلى اعتبار التعاون الدولي واحد من الخيارات و البدائل المساهمة في تفعيل الأمن والسلم و تحقيق نوع من التوازن في توزيع القوة على مستوى البيئة الدولية و بالتالي التعايش في إطار سلمي، هناك أيضا سبيل آخر من شأنه تفعيل عوامل التقليل من تبعية الدول السائرة في طريق النمو لبعض القوى المسيطرة على قضايا و شؤون العالم ككل ألا وهو دعم مشاريع التكتلات الإقليمية و الجهوية، ما من شك أن العالم اليوم خصوصا و في ظل العولمة أضحى يعيش في إطار سيادة النظام الليبرالي الحر الذي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أهم القوى الداعية إلى ضرورة استجابة جميع الوحدات الدولية إلى مضامينه، و كما سبق و أن أسلفنا الذكر للعولمة مجموعة من المؤسسات و المتمثلة في منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.... الخ، و كما هو معروف هاته المؤسسات ومنذ نشأتها نستطيع القول بأنها زادت من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة وفي جل مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لا بد من البحث في إطار هاته الأزمة – إن صح التعبير – عن بدائل من شأنها إعادة ترتيب تلك الدول في مراتب معتبرة و بالتالي التخفيف من حدة تبعيتها لباقي القوى المهيمنة على مستوى البيئة الدولية، و لعل الاتجاه نحو التكتل إقليميا و جهويا يعد أهم سبيل نحو ذلك.

الخاتمـــــة:

من خلال ما تم إدراجه فيما سبق نستنتج بأن العولمة ظاهرة أثرت بشكل واضح و كبير في مجالات عديدة أولها الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، فبالحديث عن انعكاساتها في ميدان القانون الدولي نستطيع القول بأنها لعبت دورا أساسيا في العملية التشريعية على المستوى الدولي، خصوصا و أن عالم اليوم أضحت جميع فواعله تعيش في بيئة دولية قوامها الزيادة الهائلة في طرق وأساليب الاتصال الدولي، معتمدة تلمك الأطراف على سياسات الاعتماد المتبادل ليس فقط في الجانب الاقتصادي كما هو معروف لدى الغالبية بل تعدى ذلك الاعتماد الجوانب الاقتصادية وتعدى ذلك نحو جوانب و ميادين متعددة و على رأسها التنظيم الدولي.

من هنا نلاحظ بأن الحديث عن ما يعرف بالدولة القومية أصبح ضرب من ضروب الخيال –إن صح التعبير– اعتبارا بأن العولمة هي ذلك التحول العام الذي لم يأت في صالح الدولة و لم يكن بمثابة السند – إمن صح التعبير – لها وبالتالي نستطيع القول بأن السياسات الخارجية للدول لم تعد مقررة داخليا وحسب بل هي خاضعة بشكل أو بآخر لتدخل القوى العالمية المهيمنة على مسار العلاقات القائمة بين مختلف الدول.

و في الأخير لا يمكن الجزم بان العولمة أفرزت لنا انعكاسات سلبية و حسب إنما هي ذلك الإطار المنظم و المنسق القائم على دعم أسس المنتظم الليبرالي، فهي سند هام بالنسبة للأسواق و الشركات باختصار نستطيع القول بأن العولمة تدعم كل ما يمت بصلة للنظام الرأسمالي، اما بالنسبة لإيديولوجيات النظام الاشتراكي فقد أضحت مهددة بالزوال و بشكل نهائي في ظل تلك العولمة.

الهوامـــــش:

1- زكرياء أزم و عبد الفتاح ولد حجاج، " العلاقات الدولية و الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي"، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الاول، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، 2013- 2014، ص: 17، من الموقع الالكتروني: http://www.alukah.net/researches/files/rsrch_484/elaqat.pdf، تاريخ الدخول: 2016/02/29، ساعة الدخول: 19:35.

2- عبد المجيد زعلاني، المدخل لدراسة القانون النظرية العامة للقانون. الجزائر: دار هومة للطباعة، النشر و التوزيع، 2008، ص: 36.

3- نصيرة نمّاري، "الجزاء في القانون الدولي العام"، على الرابط الالكتروني: http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A ، تاريخ الدخول: 2016/02/04، على الساعة: 22:11.

4- عبد المجيد زعلاني، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 36 – 37.

5- محكمة العدل الدولية، " النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، من الموقع الالكتروني :http://www.icj-cij.org/homepage/ar/ ، تاريخ الدخول: 2016/02/04، ساعة الدخول: 22:42

6 – الاتفاقيات الدولية و المعروفة باسم الدولية هي تلك المعاهدات الشارعة نظرا لتميزها و اختلافها عن المعاهدات التعاقدية التي تنتهي بمجرد تحقيق الهدف منها، و للتذكير فإنها تعد أهم مصدر من مصادر القانون الدولي العام، فهي باختصار كل اتفاق استراتيجي، سياسي، عسكري، أو اجتماعي أو ثقافي يعقد عند توافر شرط الرضا بين الأطراف المتعاقدة و الممثلة في عدد من الدول، و للإشارة فإن الاتفاقيات الدولية لها عدة مسميات قانونية منها: المعاهدة، الاتفاق، البروتوكول، و الميثاق. للمزيد من التفاصيل حول مضمون الاتفاقيات راجع: نزار محمّد عثمان، "الاتفاقيات الدولية وأثرها على المجتمعات"، من الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/nizar/1.htm ، تاريخ الدخول: 2016/02/05، ساعة الدخول: 00:27.

7- حسيبة شرون، " علاقة القانون الدولي بالقانون الداخلي"، في : دورية الباحث، العدد: 05، 2007، ص: 160

8- المركز المصري لحقوق المرأة، "العولمة"، في: كراسات ثقافية، الكراسة الخامسة، على الرابط الالكتروني: http://www.gulfkids.com/pdf/Aolamah.pdf، تاريخ الدخول: 2016/02/12، ساعة الدخول: 09:44.

9- قاسم عجاج، العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2008، ص: 260.

10- مبارك عامر بقنه ، " مفهوم العولمة و نشأتها "، من الموقع الالكتروني: https://saaid.net/Doat/mubarak/5.htm ، تاريخ الدخول: 2016/02/12، على الساعة: 18:27.

11- المرجع نفسه.

12- نقلا عن: محمّد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة.ط.1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص: 74.

13- مقدم عبيرات و عبد المجيد قدي، "العولمة و تأثيرها على الاقتصاد العربي"، في : مجلة الباحث، العدد:01، 2002،ص:37.

14- عويشة بوزيد، إشكالية التدخل الانساني في العراق و الصومال دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص:03.

15- المجلة الالكترونية يو أس إيه، "قضايا عالمية تحديات العولمة"، وزارة الخارجية الأمريكية: مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2006، من الموقع الالكتروني: http://photos.state.gov/libraries/amgov/30145/publications-arabic/EJ-globalization-0206ar.pdf ، تاريخ الدخول: 2016/02/13، ساعة الدخول: 19:02.

16- وليد أحمد مساعدة و عماد عبد الله الشريفين، "العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية" ، في: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: 18، العدد: 01، الأردن، ص: 254.

17- محمد غربي، "تحديات العولمة و أثارها على العالم العربي"، في : مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 06، ص: 19

18- محمد قدور بومدين ، حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية و السلطة الدولية. ط.1 ، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011 ،ص: 135 .

19- زنودة منى، "الإقليمية و العولمة"، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية ل.م.د، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص: 08.

20- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

21-حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي. ط.1 ، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2013، ص: 248.

22- عبد الناصر جندلي، "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة و مؤسساتها المالية و الاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، من الموقع الالكتروني: http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pdf ، تاريخ الدخول: 2016/02/19، ساعة الدخول: 2016/02/19.

23- علاء الدين ناطوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الاستجابة).ط.1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص – ص: 45-46.

24- المرجع نفسه، ص: 46.

25- قاسم عجاج، المرجع السابق الذكر، ص- ص: 272- 273.

26- نقلا عن: نفس المرجع، الصفحة نفسها

27- نقلا عن: المرجع نفسه، ص: 273.

28- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية(الإطار العام)، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2007، ص- ص: 21- 22.

29- محمد الأمين لعجال، " العولمة في مجال القانون الدولي و العلوم السياسية"، في: مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد: 02، 2002، ص: 68.

30- المرجع نفسه، ص- ص: 67- 68.

31- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية. ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط.2، المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984، ص- ص: 25- 26.

32- المرجع نفسه، ص: 26.

33- مجموعة الثمانية تضم الدول الكبرى الثمانية المتحكمة في الاقتصاد العالمي ، تمثل الدول الأعضاء في المجموعة حوالي 12% من سكان العالم، و 50% من الناتج المحلي الاجمالي و ثلثي التجارة العالمية. و للإشارة فإن أول اجتماع لها عقد في عام 1975 حيث حضر الاجتماع زعماء حكومات ألمانيا الغربية، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية و في عام 1976 انضمت كندا إلى المجموعة بناءا على توصية من الرئيس الأمريكي "جيرالد فورد" ، و في سنة 1997 انضمت روسيا إلى المجموعة و هكذا أضحت المجموعة مكونة من ثمانية وحدات دولية. موسوعة الجزيرة، " مجموعة الثماني " ، من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2008/7/6/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9 ، تاريخ الدخول: 2016/02/20، ساعة الدخول: 12:59.

34- محمد الأمين لعجال، مرجع سبق ذكره.

35- عدار محمد ، "تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة"، من الموقع الالكتروني: http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations% ، تاريخ الدخول: 2016/02/22، ساعة الدخول: 18:05.

36- محمد الأمين لعجال، مرجع سبق ذكره.

37- المرجع نفسه.

38- مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية. تر: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص: 88.

39- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

40- عبد الوهاب حميد رشيد، "نظرية الديمقراطية و تطبيقاتها"، الحوار المتمدن، العدد: 3838، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=322437، تاريخ الدخول: 2016/03/02، ساعة الدخول: 16:59.

41- مقدم عبيرات و عبد العزيز الأزهر، " في : مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 11، 2007، ص- ص: 2016- 2017.

42- نقلا عن :نفس المرجع، ص: 218.

43- العربي فرحاتي، "تربية المواطنة - الديمقراطية - العولمة أية علاقة؟ المنظومة التربوية الجزائرية نموذجا"، من الموقع الالكتروني: http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/5375/1/4.pdf، تاريخ الدخول: 2016/03/02، ساعة الدخول: 17:30.

44- خالد كاظم أبو دوح، "مفهوم الديمقراطية في ظل العولمة"، الحوار المتمدن، العدد: 1860، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91591،تاريخ الدخول: 2016/03/02، ساعة الدخول: 18:52.

45- المرجع نفسه.

46- داود خير الله، "الفساد كظاهرة عالمية و آليات ضبطها"، في مرجع: الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2، 2006، ص- ص: 465-466.

47- جمال زهران، منهج قياس قوة الدول و احتمالات تطور الصراع العربي- الإسرائيلي . ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص: 32.

48- المرجع نفسه، ص- ص: 33- 34.

49- المرجع نفسه، ص: 34.

50- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "حقوق الإنسان و التضامن الدولي"، (مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 12، من الموقع الالكتروني: https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/AR-HRC/AHRC12-66.pdf، تاريخ الدخول: 2016/03/05، ساعة الدخول: 12:28

51- chapter of United Nation. on : http://mofamission.gov.iq/documentfiles/un_charter.pdf, 05/03/2016, 18 :51.